

أنطوان شلحت *

نتنياهو يتطلع إلى ولاية رابعة على جناح

"مشروع قانون الدولة القومية اليهودية!"

من المقرر أن تجري الانتخابات الإسرائيلية العامة المقبلة في ١٧ آذار / مارس ٢٠١٥، أي قبل يوم واحد من انتهاء عامين على أداء حكومة بنيامين نتنياهو الثالثة اليمين الدستورية في ١٨ آذار / مارس ٢٠١٣.

وكانت هذه الحكومة قد تفككت بعد أن أقال نتنياهو، في ٢ / ١٢ / ٢٠١٤، وزير المال ورئيس حزب "يوجد مستقبل" يائير لبيد، ووزيرة العدل ورئيسة حزب "الحركة" تسيبي ليفني. وعقب ذلك أعلن وزراء "يوجد مستقبل" الأربعة استقالتهم من الحكومة.

وعزا نتنياهو السبب الرئيسي لتفكيك حكومته وإقالة لبيد وليفني إلى أن الأخيرين خالفا علناً المبادئ الأساسية للحكومة المتمثلة في انتهاج سياسة صارمة ضد البرنامج النووي الإيراني، وتأكيد ضرورة اعتراف الفلسطينيين بإسرائيل كدولة يهودية قومية، وتوسيع أعمال البناء في القدس [المحتلة].

وأضاف أن الحكومة الحالية فُرضت عليه في إثر انتخابات ٢٠١٣، نظراً إلى أن حزب الليكود لم يحصل على عدد كافٍ من أعضاء الكنيست، وإلى أنه سادت، منذ اللحظات الأولى لتأليف الحكومة، احتكاكات لا لزوم لها بين مركّبات الائتلاف الحكومي.

واتهم نتنياهو وزير المال بمحاولة الانقلاب على رئيس الحكومة من خلال إجراء اتصالات مع كتلتَي اليهود الحريديم [المتشددين دينياً] شاس ويهدوت هتوراه، ودرس إمكان انضمامهما إلى حكومة بديلة.

وقالت ليفني إن قرار رئيس الحكومة إقالتها جبان وغير لائق. وأشارت إلى أنها ستدرس من الآن فصاعداً فرص تشكيل تحالف أوسع نطاقاً لأحزاب الوسط بهدف إسقاط نتنياهو والمتشددين الذين سيطروا على حزب الليكود.

وقال بيان أصدره حزب "يوجد مستقبل" إن قرار نتنياهو تقديم موعد الانتخابات ينم عن جبن وفقدان صواب وانعدام مسؤولية وطنية، كما أنه يلحق أضراراً فادحة بالاقتصاد والمجتمع

الإسرائيليون (نشرة "مختارات من الصحف العبرية" الصادرة عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠١٤/١٢/٣).

ووجه رئيس الحزب لبيد انتقادات لاذعة إلى رئيس الحكومة واصفاً إياه بأنه منعزل عن الواقع. وأضاف أن نتنياهو تنازل عن مصالح المجتمع الإسرائيلي التي وجدت تعبيراً لها في مشروع ميزانية الدولة العامة لسنة ٢٠١٥، والذي تضمن زيادة مخصصات لمجالات التربية والتعليم والإسكان والصحة، من أجل الحفاظ على الامتيازات الممنوحة لأعضاء مركز حزب الليكود ولمقاولي الأصوات. كما أشار إلى أن نتنياهو ألحق أضراراً خطيرة بالتحالف الاستراتيجي بين إسرائيل والولايات المتحدة.

وتطرق لبيد إلى أداء نتياهو خلال عملية "الجرف الصامد" العسكرية التي شنها الجيش الإسرائيلي على قطاع غزة في الصيف الفائت، فأشار إلى أن المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر للشؤون السياسية - الأمنية فقد الثقة بقدرته على إدارتها، وإلى أنه عندما انتاب رئيس الحكومة الذعر من استطلاعات الرأي العام تهزّب من الإقدام على أي خطوة سياسية، وتنازل عن مطلب تجريد قطاع غزة من السلاح.

ورداً على سؤال قال لبيد إن نتياهو لن يؤلف الحكومة الإسرائيلية المقبلة، مضيفاً أن رئيس الحكومة ارتكب خطأ، والثمن الذي سيدفعه جزاء ذلك هو ألا يكون رئيس حكومة بعد الآن (نشرة "مختارات من الصحف العبرية"، ٢٠١٤/١٢/٤).

ووفقاً لتحليلات إسرائيلية متطابقة، فإن جميع أحزاب الوسط و"اليسار الصهيوني" تبدو خاسرة من تقديم موعد الانتخابات الإسرائيلية المقبلة. ولم يكن من قبيل المصادفة أنه قبل أيام من قرار المضي نحو انتخابات مبكرة أعلن لبيد وسائر وزراء "يوجد مستقبل" معارضتهم لها، فانتخابات في هذا الوقت من دون إقرار صفر ضريبة قيمة مضافة على ثمن الشقق الجديدة للأزواج الشابة، وكون الميزانية الأخيرة التي أقرها لبيد هي ميزانية تقليصات، سيطرت عليها تراجع حاد للحزب كما تُظهر استطلاعات الرأي العام، وليس هناك أسوأ من هذا الوقت بالنسبة إلى الحزب لإجراء انتخابات.

وبالنسبة إلى ليفني وحزبها، فإنهما يعرفان كيف سيدخلان إلى هذه الانتخابات، لكنهما لا يعرفان كيف سيخرجان منها، وحصول الحزب على أربعة مقاعد كما تُظهر الاستطلاعات هو في الحقيقة فوز يكاد لا يتجاوز حافة نسبة الحسم الجديدة (٣,٢٥٪).

وبموجب الاستطلاعات، فإنه حتى حزب المعارضة الأول - حزب العمل الذي من المفترض أن يرغب في الانتخابات أكثر من غيره. سيحتفظ في أحسن الأحوال بالعدد نفسه من المقاعد التي لديه الآن.

أمّا فيما يتعلق بنتنياهو، فعلى الرغم من أنه تخلى بمحض إرادته عن ثلاثة أعوام من الولاية القانونية المتبقية له من أجل معركة انتخابية لا يمكن لأحد أن يضمن له في نهايتها عودته إلى رئاسة الحكومة، فإن أرقام الاستطلاعات تبدو معقولة فيما يتعلق بالليكود، أو بالأصح تبدو أرقام الخصوم سيئة، ولذا فهذا هو التوقيت الصحيح لتلك المعركة من الناحية السياسية، أي في الوقت الذي تُظهر الأحزاب الأخرى ضعفاً وخوفاً من الانتخابات.

وتمنح الاستطلاعات الحزبين الحريديين شاس ويهدوت هتوراه عدداً أقل من المقاعد مقارنة بوضعهما في الكنيست الحالي، لكن المضي نحو انتخابات بالنسبة إليهما قد ينطوي على احتمال

الخروج من صحراء سياسية ناجمة عن وجودهما خارج الحكومة. وما يبدو إلى الآن أن ثمة رابحين أكيدين من تقديم الانتخابات فور حدوث ذلك: الأول، حزب وزير الاقتصاد نفتالي بينت "البيت اليهودي" - تحالف التيارات الدينية الصهيونية - وهو الحزب الوحيد بين الأحزاب الممثلة في الكنيست الذي يتقدم في الاستطلاعات بصورة لافتة منذ الحرب الأخيرة على غزة؛ الثاني، الحزب الجديد الذي أقامه الوزير اليميني السابق من الليكود موشيه كحلون المهتم بالموضوعات الاقتصادية - الاجتماعية، والذي يحصد أرقاماً عالية في الاستطلاعات (نشرة "مختارات من الصحف العبرية"، ٤/١٢/٢٠١٤، ٥/١٢/٢٠١٤).

وأعطت المسوّغات التي قدّمها نتنياهو لتقديم موعد الانتخابات إشارة الانطلاق إلى حملته الانتخابية، لجهة تأكيد أن الصراع الرئيسي في هذه الانتخابات سيكون بين فريقَي اليمين واليسار، وأن جميع الذين يتمترسون في الوسط هم "أشبه بركاب سيارة عالقة أمام مفترق طرق ويرفضون اتخاذ قرار حاسم بشأن الاتجاه المطلوب"، كما كتب حاييم شاين المحلل السياسي في صحيفة "يسرائيل هيوم" الناطقة بلسان نتنياهو (٤/١٢/٢٠١٤). فسكان إسرائيل، في رأيه، سيقرون في الانتخابات القريبة ما إذا كانت دولتهم هي دولة قومية للشعب اليهودي أم إنها دولة مثل باقي الدول، وما إذا كانت القدس ستبقى موحدة تحت سيادة إسرائيل أم ستكون عاصمة لدولة فلسطينية هي فرع للخلافة الإسلامية المتعاضمة، وما إذا كانت الصهيونية قد وصلت إلى نهاية طريقها وفقاً لحلم اليسار أم إنه يجب الاستمرار في بناء أرض إسرائيل بروح حلم اليمين. وقلّل شاين من شأن الموضوعات الاقتصادية - الاجتماعية، مشيراً إلى أن قضايا مثل ارتفاع أسعار السكن وغلاء المعيشة يمكن مواجهتها بقرارات حكومية غير معقدة، في حال توفّر المسؤولية المشتركة لدى جميع الوزراء.

وفي المقابل، من المتوقع أن تركز أحزاب الوسط - اليسار حملتها الانتخابية على كون هذه الانتخابات بمثابة استفتاء شعبي على حكم بنيامين نتنياهو، بعد عقدين كان خلالهما الشخصية الأكثر سيطرة على الحياة السياسية في إسرائيل، كما أكد رئيس تحرير صحيفة "هآرتس" ألوف بن (نشرة "مختارات من الصحف العبرية"، ٣/١٢/٢٠١٤).

وفي رأي بن، فإن للانتخابات المقبلة نتيجتين محتملتين: الأولى والأكثر احتمالاً، إقامة حكومة يمينية - حريدية بدعم حزب وسط أو حزبين (حزب كحلون، وربما حزب ليبد لكنه احتمال أكثر ضعفاً). ومن المنتظر أن تتمسك حكومة كهذه بالجدول التقليدي لأولويات اليمين، أي زيادة ميزانية الدفاع وتعزيز قوة المستوطنين والحريديم. وستحاول هذه الحكومة استغلال ضعف إدارة باراك أوباما في الولايات المتحدة وهي في طريقها إلى نهاية ولايتها، والمخاطرة بمجازفات سياسية، وتعميق ضم المناطق المحتلة، وقمع الأقلية العربية داخل الخط الأخضر. أمّا النتيجة الثانية، فإقامة حكومة يسارية - وسطية برئاسة رئيس حزب العمل يتسحاق هيرتسوغ تحظى بدعم الكتل الحريدية وكتلة أو كتلتين من اليمين (ليبرمان أو الليكود). لكن مثل هذه الحكومة لن تتمكن من تحقيق تسوية سياسية مع الفلسطينيين تفرض انسحاباً من المناطق وإجلاء المستوطنين بسبب اعتمادها على دعم أعضاء في الكنيست من اليمين وتبعيتها لهم، لكنها ستكون قادرة على إبداء مرونة سياسية وتحسين علاقات إسرائيل بالولايات المتحدة وأوروبا، وتوجيه اهتمام أكبر إلى الحاجات الداخلية والعمل من أجل تهدئة المواجهات بين اليهود والعرب من خلال حفظ الاقتراحات العنصرية من نوع "مشروع قانون القومية" الذي يعرّف إسرائيل بأنها دولة قومية للشعب اليهودي.

أزمة نتنياهو و"مشروع قانون القومية"

تعكس عملية تفكيك حكومة نتنياهو الثالثة الأزمة التي يتخبّط فيها رئيسها عامة، وصفوف معسكر اليمين خاصة.

وقد لمحّ أوف بن إلى ذلك قائلاً إن نتنياهو اضطر إلى الدعوة إلى الانتخابات لأنه خسر السيطرة على كل من المؤسسة السياسية والجيش، ولأن الهدوء الأمني الذي حظيت به إسرائيل طوال أعوام ذهب إلى غير رجعة. فحتى الصيف الفائت [عشية الحرب على غزة]، تميّز حكم نتنياهو بعدد قليل من الجنازات في المقابر العسكرية، وكذلك من جنازات ضحايا "الإرهاب"، وكان الهدوء الورقة الأكثر نجاحاً بالنسبة إليه، لكن منذ عملية خطف الشبان الثلاثة [المستوطنين] في غوش عتسيون، وحرب الصيف ضد "حماس" في غزة، والمواجهات القاسية في القدس، لم يعد لديه ما يقدمه.

ولا بُد من أن نضيف إلى ذلك تآكل صورته كزعيم أوحده لليمين الإسرائيلي، والذي بدأت أولى تباشيره تلوح عشية الحرب على غزة مع إعلان وزير الخارجية الإسرائيلي أفينغور ليبرمان يوم ٧/٧/٢٠١٤ فك شراكة حزبه - "إسرائيل بيتنا" - مع حزب الليكود في إطار تحالف "الليكود - بيتنا"، وتأكيد أنه سبب الإقدام على هذه الخطوة يعود إلى ازدياد حدة الخلافات بينه وبين نتنياهو بشأن كيفية الرد على الاعتداءات الصاروخية الفلسطينية المستمرة على الأراضي الإسرائيلية من قطاع غزة، وعلى التحريض في صفوف "عرب إسرائيل".

وتفاهم هذا التآكل في إثر تلك الحرب، فقد تسبّب ما اصطُح على تسميته "ضبط النفس" الذي مارسه نتنياهو خلال الحرب بخسارته بصورة خاصة في الأوساط السياسية المؤيدة له. وفي اليمين أُطلق عليه نعت "المنضبط"، ويعتقد كثيرون في حزبه [الليكود] أنه كان متردداً، وأنه عندما قرر شن الحرب فعل ذلك بحرص وتقتير.

ورأت تحليلات أن "مشروع قانون القومية" [الذي يعرّف إسرائيل بأنها دولة قومية للشعب اليهودي] كان عملياً "مناورة" قام بها نتنياهو الذي وصفته هذه التحليلات بأنه "كبير السحرة في تاريخ الشعب اليهودي"، لاستعادة صورته كزعيم أوحده لليمين، فضلاً عن صرف انتباه الجمهور الإسرائيلي العريض عن مشكلاته الحقيقية. وأشارت إلى أنه مع أن مشروع القانون هذا اصطدم بمعارضة شديدة، إلا إن الجميع نسي ما شغل بال إسرائيل حقاً في الفترة الأخيرة، وفي طليعة ذلك تعاضم المقاومة الفلسطينية في المناطق المحتلة، ولا سيما في القدس، وخفض مستوى التصنيف الائتماني لإسرائيل في العالم، وارتفاع نسبة البطالة العامة، وبدلاً من ذلك انشغل مواطنو إسرائيل، في معظمهم، بحلّ اللغز الدراماتيكي: هل هي دولة يهودية وديمقراطية أو ربما العكس ديمقراطية ويهودية؟ (باروخ ليشم، "سحر بيبي الأخير"، "يديعوت أحرونوت"، ٣/١٢/٢٠١٤).

غير أنه في خضمّ هذا، لا يجوز التغاضي عن حقيقة أن نتنياهو يسعى لأن ينافس خصومه ضمن خانة "من هو القومي أكثر؟" ونشير هنا إلى أن نتنياهو تعهّد في الاتفاق الائتلافي مع "البيت اليهودي" بأن تعمل الحكومة على سنّ قانون ينص على أن إسرائيل هي "الدولة القومية للشعب اليهودي". وسيكون قانوناً دستورياً، واسمه الرسمي "قانون أساس: إسرائيل - الدولة القومية للشعب اليهودي"، وكان قد طرحه خلال ولاية الكنيست الـ ١٨ عضو الكنيست آفي ديختر، من حزب كديما في حينه، واعتُبر أحد القوانين العنصرية والمعادية للديمقراطية التي طرح كثير منها في تلك الولاية، كما جرى طرح قوانين أخرى خلال ولاية الكنيست الحالي (الـ ١٩) وخصوصاً منذ بدء

دورته الشتوية الأخيرة في ٢٧ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٤.

ويتطلب الانتقال إلى تشريع "مشروع قانون القومية" الإشارة إلى أنه في كل ما يتعلق بتعريف هوية إسرائيل ووظائفها، فإن الأحزاب الأساسية: الليكود وحزب العمل و"يوجد مستقبل" و"البيت اليهودي" و"الحركة"، تتفق في برامجها السياسية على تعريف إسرائيل كدولة يهودية، وعلى أن وظائفها مشتقة من هذا التعريف. فمثلاً يعرف "البيت اليهودي" في مقدمة برنامجه السياسي دولة إسرائيل بأنها دولة اليهود وفقاً للوعد الإلهي الديني، وهي دولة يهودية تحتكم لنظام ديمقراطي. ويحدد حزب الوسط العلماني "يوجد مستقبل" رؤيته لهوية دولة إسرائيل بقوله "نحن نؤمن بكون إسرائيل دولة يهودية ديمقراطية بروح تصوّر أنبياء إسرائيل، ونؤمن بحقنا في العيش في دولة مع أغلبية يهودية، تعيش في حدود آمنة وقابلة للدفاع عنها." كذلك يعرف حزب العمل في برنامجه الانتخابي الأخير دولة إسرائيل بأنها دولة الشعب اليهودي، و"يرفض حزب العمل إمكان عودة اللاجئين إلى داخل حدود دولة إسرائيل للحفاظ على الأغلبية اليهودية وعلى الطابع اليهودي". وهذا التوافق غير منحصر في الأحزاب الإسرائيلية الأساسية فحسب، بل ينسحب أيضاً على النخب التي تعرّف نفسها بأنها ليبرالية، وتعتقد أن إسرائيل دولة قومية للشعب اليهودي، وأنه لا حاجة بتاتا إلى قانون أساس يحدد هويتها على غرار مشروع القانون المقترح، لأن من شأن ذلك أن يقوّس أسس الصهيونية ذاتها.

ودلالة على موقف هذه النخب نورد مقتطفات من "مذكرة" قدّمها باحثان كبيران من "المعهد الإسرائيلي للديمقراطية" في القدس إلى اللجنة الوزارية الإسرائيلية لشؤون سنّ القوانين لدى بدء مناقشة مشروع القانون (عمير فوكس ومردخاي كريمنتسر، "مشروع قانون أساس: إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي، مذكرة رُفعت إلى اللجنة الوزارية لشؤون سنّ القوانين"، ٢٠١٤/٥/٢، موقع "المعهد الإسرائيلي للديمقراطية" الإلكتروني).

لقد جرى استهلال المذكرة بالعبارات التالية: على الرغم من موافقتنا بطبيعة الحال على أن إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي، فإننا نعارض مشروع القانون المقدم مؤخراً في هذا الصدد، انطلاقاً من أننا نرى فيه مشروع قانون خطراً يمكن أن يخلّ بالتوازن الدقيق والحساس بين المكوّنين الأساسيين في تعريف الدولة وطابعها، وهما: اليهودية والديمقراطية. ولا يدور الحديث هنا حول قانون اعتيادي، وإنما حول قانون أساس محصن يحدد هوية الدولة. ومشروع القانون المقترح يخلو من التوازن الضروري بين كون الدولة دولة قومية للشعب اليهودي وبين كونها دولة ديمقراطية، لأنه يقصي المكون الديمقراطي من مكانته المركزية إلى الهامش، بمعنى أن الحديث يدور حول انقلاب تام يغيّر بصورة جذرية النظام الدستوري القائم في دولة إسرائيل منذ قيامها. ويتناول مشروع القانون هوية الدولة وسط التركيز على طابعها اليهودي وتقزيم طابعها الديمقراطي، بل يتجاهل كلياً أي مضمون في هذا الطابع الديمقراطي، ونحن نرى في ذلك تقويضاً لأسس الصهيونية ذاتها. فأباء الصهيونية مثل هيرتسل وجابوتنسكي، وكذلك زعماء الدولة مثل بن-غوريون وبيغن، لم يسعوا لإقامة دولة قومية يهودية، وإنما أرادوا تأسيس دولة نموذجية وفق التقاليد الديمقراطية والليبرالية، دولة "تقيم المساواة التامة في الحقوق اجتماعياً وسياسياً بين جميع رعاياها من دون تمييز في الدين والعرق والجنس" (كما جاء في "وثيقة الاستقلال"). فضلاً عن ذلك، فإن مشروع القانون ينطوي على إقصاء وتنكّر لمواطني الدولة العرب الذين لم يتطرق إليهم مشروع القانون لا من قريب ولا من بعيد تقريباً، وذلك بخلاف تام لمبادئ "وثيقة الاستقلال"،

بل على العكس، يُتيح ويشجع سياسة غير متساوية في إقامة البلدات وتطويرها، الأمر الذي يوفر للدولة نصاً "دستورياً" لتمييز اليهود بشكل أكبر، ويتيح إقامة مستوطنات وبلدات جماهيرية لليهود فقط. ومن هنا فإن مشروع القانون يلحق ضرراً غير قابل للإصلاح، بالعلاقات بين اليهود والعرب في إسرائيل، وبصورة دولة إسرائيل في العالم، ويجعل الدولة مكاناً غير محتمل لكل من يتبنّى وجهة نظر يهودية ليبرالية.

وتؤكد المذكرة معارضتها هدف مشروع القانون المقترح، كما ورد شرحه في مقدمة القانون، والتي ادعت (وهذا لا خلاف بشأنه) أن هناك إجماعاً واسعاً في صفوف الجمهور على تعريف إسرائيل كدولة يهودية. وتلفت إلى أنه في الواقع فإن مؤشرات استطلاع الديمقراطية الأخيرة، والتي ينشرها "المعهد الإسرائيلي للديمقراطية" سنوياً، تؤكد هذا الاتجاه (التعريف)، وليس هناك ما يدعو إلى الخشية من تماهي مواطني الدولة اليهودية مع تعريفها كدولة يهودية.

وفي هذا الشأن تقول المذكرة: في اعتقادنا أن سنّ هذا القانون سيشكل رافعة في يد القوى المعادية لإسرائيل للادعاء ضد شرعية إسرائيل كدولة يهودية. فمشروع القانون لا يعزز الطابع اليهودي للدولة فقط، بل يوجه رسالة واضحة من انعدام الثقة أيضاً؛ رسالة تطرف وأصولية. إن التكريس الدستوري لأمر بديهي لا يدعو إلى إعادة التفكير في هذه الأسس والبداهيات فقط، بل إلى تقويضها أيضاً. وفيما عدا جميع الحجج المذكورة، فإنه يجب أن يؤخذ في الحسبان إمكان المساس بمكانة إسرائيل في العالم عقب سنّ هذا القانون. ومما لا شك فيه أن القوانين التي جرى إقرارها وتميرها في الفترة الأخيرة - والتي يمكن الموافقة أو عدم الموافقة على ما تنطوي عليه من مساس بالديمقراطية - ألحقت الضرر بمكانة إسرائيل، وساهمت في عزلتها في الساحة العالمية. إن إقرار مشروع القانون المقترح، كقانون أساس يتعلق بهوية الدولة، من شأنه أن يثير بلا شك موجة شجب وإدانة واحتجاج ضد إسرائيل التي ستتحلى عن طابعها الديمقراطي، وتقوّض تعاملها القائم على المساواة تجاه أقليات في الدولة.

هذه المقتطفات لا تدل على معارضة مشروع القانون من ناحية مبدئية وأخلاقية فحسب، بل من ناحية ما قد يثيره من ردات فعل في العالم أيضاً. كما تدل على أن هذا التوجه يُعتبر من ناحية جوهره "يمينياً معتدلاً"، نظراً إلى أن من المفترض به أن يخدم المصلحة اليهودية البحتة وسط "إعطاء تسهيلات" في الحقوق للمواطنين الفلسطينيين، وعلى أنه لا يقوم على قيم عالمية ومنتساوية ترتكز إلى الاعتراف بالحقوق القومية الجماعية لهؤلاء الفلسطينيين.

وبطبيعة الحال، كان هناك وجهات نظر أخرى ثاقبة أكثر، وسأورد منها وجهتي نظر متطابقتين لأكاديميين إسرائيليين نظراً إلى اشتغالهما على قراءة عميقة للخلفية الحقيقية وراء مشروع القانون هذا وإحالاته.

الأولى، لأستاذ العلوم السياسية زئيف شطرنهيل الذي كان أفضل من عرّي الهدف الحقيقي وراء المطالبة الإسرائيلية المرفوعة في وجه الفلسطينيين بشأن الاعتراف بالدولة اليهودية، وهو أن يستوطن الفلسطينيون أنهم هُزموا تاريخياً، وأن يعترفوا بالملكية الحصرية لليهود على البلد [فلسطين] بأسره. وفي رأيه، ومن أجل أن يكون الحق الحصري لليهود على البلد كاملاً ومعترفاً به، فإن الفلسطينيين ملزمون بأن يسلموا بدونيتهم. وهذا المفهوم مغروس عميقاً في الوعي الإسرائيلي العام، وهو مشترك بين اليمين والوسط بجميع أطرافهما، وبين بلدات الأطراف ومعظم سكان "غوش دان" [منطقة الوسط]، وبين حزبي العمل والليكود، ذلك بأن هؤلاء كلهم يرفضون فكرة المساواة

في الحقوق بالنسبة إلى العرب. وبناء على ذلك، فإن من السخف التوقع من الجيش الإسرائيلي أن يتصرف في المناطق الفلسطينية المحتلة بأدنى حدّ من النزاهة، مثلما يصعب توصيف المحكمة الإسرائيلية العليا بأنها حريصة على المعاملة المتساوية تجاه اليهود والفلسطينيين. فمنذ بداية الاستيطان [في مناطق ١٩٦٧] حتى الآن، تتصرف هذه المؤسسة التي يتم تصويرها في الظاهر كما لو أنها رمز للبرالية والديمقراطية، مثل الجيش والشرطة وجهاز الأمن العام [الشاباك]، أي باعتبارها ذراعاً من أذرع الاحتلال.

ويضيف: في فكر اليمين [الإسرائيلي] حظيت القومية اليهودية بانتصار مطلق عندما احتلت البلد، في سيرورة استمرت منذ بدء الهجرة الأولى حتى يومنا هذا. وتمثلت ذروتا هذا الانتصار في حرب الاستقلال [حرب ١٩٤٨] وحرب الأيام الستة [حرب ١٩٦٧]، وكلتاهما تنتمي إلى التواصل الاستيطاني نفسه. بهذا المفهوم لا فرق بين احتلال أجزاء من البلد قبل سنة ١٩٤٩ وبعده، وليس للخط الأخضر أي معنى غير كونه خط وقف موقت لإطلاق النار. ويعتقد اليمين بأصنافه كلها أنه يعبر عن الإجماع الصهيوني، وبقدر كبير فإن الحق معه، فمنذ بداية الطريق كانت الخلافات في الرأي داخل الحركة القومية اليهودية [يقصد الصهيونية] هي بشأن الوسائل وليس الأهداف. وقد دارت بين ماباي والإصلاحيين رحى حرب على السلطة لا على جوهر القومية اليهودية. كما أن حركة حزب العمل التاريخية لم تعترف بحقوق الفلسطينيين القومية، فضلاً عن أنه في أوساط زعمائها ومفكريها، كانت سيطرة اليهود في البلد مغروسة في التاريخ، وليس في الحق الطبيعي لبني البشر في أن يكونوا أسياداً لأنفسهم. وعلى حد نهجهم، فإن التاريخ يسبق دوماً إرادة بني البشر وحاجاتهم وتطلعاتهم. علاوة على ذلك، لم تكن القيم الإنسانية كامنة في مركز التجربة الفكرية لماباي، وهي حتى اليوم لم تُستوعب حقاً في حزب العمل. بناء عليه، فمن ناحية قادة الحكم الإسرائيلي، فإن اصطلاح "اتفاق" معناه استسلام الفلسطينيين بلا قيد ولا شرط. ومن أجل أن يكون الحق الحصري لليهود على البلد كاملاً ومعترفاً به، فإن الفلسطينيين ملزمون بأن يسلموا بدونيتهم. وخلص شطرنهيل إلى الاستنتاج أنه لا يوجد في هذه اللحظة أمل بأن تتبلور أغلبية لاتفاق نزيه. وحتى لو افترضنا أن يقع بالمعجزة انشقاق في الليكود - بقيادة رئيس الحكومة الذي يقرر محاولة أن يدخل التاريخ كديغول وليس كابن البروفسور بن تسيون نتنياهو - وتتوفر الأغلبية اللازمة، فإنه لن يُعتبر شريعياً في نظر أجزاء واسعة من السكان، ولن يكون لأحد الشجاعة على تطبيق السياسة الجديدة. ولذا، فإن احتلال البلد سيستمر، وستصادر الأرض من أصحابها من أجل توسيع المستوطنات، وسيطهر غور الأردن من العرب، وستجد القدس العربية نفسها مخنوقة بالأحياء اليهودية، وكل فعل يخدم التوسع اليهودي في المدينة سيحظى بمباركة محكمة العدل العليا. وفي رأيه، فإن السبيل إلى جنوب أفريقيا بات ممهداً ولن يعوقه أي حاجز، إلا في حال قيام العالم الغربي بطرح خيار حاسم على إسرائيل فحواه إمّا التراجع عن الضم وتقيؤ دولة المستوطنين، وإمّا أن تكون مقصاة إلى درجة النبذ (زئيف شطرنهيل، "اتفاق يكون عبارة عن استسلام فلسطيني كامل"، "هآرتس"، ٢٠١٤/٤/١٨).

أمّا وجهة النظر الثانية فهي لأستاذ التاريخ هيلل كوهين، وترى أن الرفض العربي والفلسطيني للاعتراف بدولة يهودية هو رفض منطلق من الحق، فليس محقاً إبقاء سكان البلد تحت سيادة مهاجرين جاؤوا من بعيد، حتى لو كان على لسانهم مطلب تاريخي قديم. وأضاف أنه في اتفاق أوسلو [١٩٩٣] اعترفت القيادة الفلسطينية بدولة إسرائيل، لكن من ناحية

الفلسطينيين لم يكن في ذلك اعتراف بحق اليهود في إقامة سيادة على قسم من بلدهم، بل اعتراف بواقع سياسي توجد فيه الدولة. وإعلان الاعتراف بدولة يهودية، معناه الاعتراف أن لليهود حقاً في السيادة في البلد، واعتراف بحق السيرورة التي حوّلت العرب من أغلبية في البلد إلى أقلية فيه، ومنح مصادقة على السيرورة التي حولت أغلبية الفلسطينيين الذين عاشوا في أراضي دولة إسرائيل إلى لاجئين، وتأكيد مكانة الفلسطينيين من مواطني إسرائيل كأجانب في بلدهم. إن إعطاء مثل هذا الاعتراف هو اعتراف بهزيمة تاريخية وقبول الحكم بالظلم الذي هم ضحيته. ويخيل لي أنه من وجهة النظر الفلسطينية (كان يفضل لو أن فلسطينياً كتب أفكاره وأحاسيسه في هذا الصدد، لكنني استجبت لطلب عمل ذلك)، فإن هذا طلب فظ، عديم الرحمة وصعب الاحتمال، ومحطة أخرى في مسيرة الإهانات التي يعيشها عرب فلسطين (هيلل كوهين، "دولة يهودية؟ ليس في بلدنا"، "معاريف"، ٢١ / ٢ / ٢٠١٤). ■

من منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية

سجلات السلب

أملاك اللاجئين الفلسطينيين والصراع العربي - الإسرائيلي

دراسة في الأرشيفات الرسمية والمراجع الدولية

مايكل ر. فيشباخ

٥٧٨ صفحة ١٨ دولاراً